المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

التقرير السنوي 2015

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها 21 دولة عربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية في الدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بتوفير التغطية التأمينية ضد عدد من المخاطر أهمها؛ المخاطر غير التجارية للاستثمارات القائمة والجديدة المنفذة في الدول العربية، والتغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية إلى مختلف دول العالم وكذلك واردات المواد الأساسية والسلع الاستراتيجية، إلى جانب تغطية المخاطر التجارية للمبيعات المحلية. كما تلتزم المؤسسة بدفع التعويض عن الخسائر المحققة بنسب تتراوح بين 80% و 100%، من الخسارة حسب الخطر وخلال مدة تتراوح ما بين شهر وأربعة شهور، فضلا عن التزامها بإعداد البحوث وتقديم الدعم الفني والاستشارات للجهات العربية العاملة في مجال تخصصها.

وفي مارس (أذار) 2016، قامت وكالة «ستاندرد أند بورز»، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وأن حصلت عليه المؤسسة منذ عام 2008 بدرجة «AA» مع تغيير المنظور المستقبلي من «سلبي» إلى «مستقر».

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية
تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار
الشويخ، دولة الكويت
ص.ب 23568 - الصفاة 13096
هاتف: 24959555 (965+) - فاكس: 24959596/7 (965+)
البريد الإلكتروني: info@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

1. سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام	رئيساً
2. سعادة الأستاذ/ إسحق عبد الغني عبد الكريم	عضواً
3. سعادة الأستاذ/ عبد المجيد محمد رمضان أمحمد	عضواً
4. سعادة الأستاذ/ خالد علي البستاني	عضواً
5. سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة	عضواً
6. سعادة الدكتور/ عادل أحمد الشركس	عضواً
7. سعادة الأستاذ/ سيد محمد أحمد حمداني	عضواً
8. سعادة الأستاذ/ عاطف عبد الخالق عبدالحسين الياسين	عضواً
9. سعادة الدكتور/ محمد الغلبزوري	عضواً

3- المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

4- الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في دور انعقاده الثالث والأربعين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2015، وفقا لنص البند (هـ) من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أحمد بن محمد الغنام

رئيس مجلس الإدارة

مملكة البحرين،
أبريل (نيسان) 2016

المحتـــــويات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية 6

1-1 الاقتصاد العالمي 6

2-1 الاقتصاد العربي 7

الفصل الثاني: عمليات الضمان 9

1.2 عقود الضمان 9

2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة 12

3.2 إجمالي أقساط الضمان 12

4.2 التعويض والاسترداد 12

5.2 إعادة التأمين 12

الجداول 13

جدول رقم (1): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2015 13

جدول رقم (2): قيمة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2015 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 14

جدول رقم (3): قيمة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2015 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود 15

جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2015/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب أنواع العقود 16

الرسومات البيانية 17

رسم بياني (1): قيمة عقود الضمان في نهاية عام 2015 موزعة حسب جنسية الأقطار المضمونة 17

رسم بياني (2): قيمة عقود الضمان في نهاية عام 2015 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة 18

رسم بياني (3): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2015/12/31 حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة 19

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة 20

1.3 المطبوعات والدراسات وأوراق العمل 20

2.3 الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات 21

3.3 التعاون والاتصال الخارجي 22

4.3 تطوير الموارد البشرية 22

5.3 تقنية المعلومات 22

6.3 النشاط الإعلامي 23

الفصل الرابع: التقرير المالي 24

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 27

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 31

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 32

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 33

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 34

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 35

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 36

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1- الاقتصاد العالمي :

لايزال تعافي الاقتصاد العالمي مستمرا على نحو شديد التباين مما أدى إجمالا إلى تراجع طفيف في وتيرة النمو العالمي، حيث أكد صندوق النقد الدولي في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الذي أصدره في يناير 2016 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1% عام 2015 مقارنة بمعدل بلغ 3.3% عام 2014. ويعزى هذا التراجع الطفيف في معدلات النمو بصورة أساسية لعدد من العوامل أهمها ما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو في مجموعة الدول المتقدمة من 1.8% عام 2014 إلى 2% عام 2015 كنتيجة رئيسية لارتفاع معدلات النمو في اقتصاد منطقة اليورو والولايات المتحدة وتحول اليابان من النمو السلبي إلى الإيجابي في مقابل تراجع معدلات النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى.
- استمرار تباطؤ النمو في مجموعة الدول الناشئة والنامية ليبلغ 4% عام 2015، وذلك كمحصلة لحدوث انكماش في كومنولث الدول المستقلة وروسيا، وتراجع النمو في الدول الآسيوية وخصوصا الصين وكذلك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تأثرا بانكماش ناتج البرازيل إلى جانب تراجعه في البلدان النامية الأخرى.

وقد تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من المستجدات والتطورات الرئيسية منها استمرار وتيرة التعافي المتواضعة في الاقتصادات المتقدمة وهبوط النمو في الأسواق الصاعدة للعام الخامس على التوالي؛ والانخفاض الكبير في أسعار غالبية السلع الأولية وتراجع أسعار عملات الدول المصدرة لها؛ وكذلك زيادة حدة التقلبات في الأسواق المالية العالمية تأثرا بأزمات اليوان الصيني وديون اليونان وبروز قضية اللاجئين وتأثيرها؛ هذا إلى جانب استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى صعيد **توقعات عام** 2016، فيرجح تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» حدوث ارتفاع طفيف في معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليبلغ نحو 3.4% كمحصلة لارتفاع متوقع لمعدل النمو للدول المتقدمة إلى 2.1%، بالتزامن مع ارتفاع متوقع للنمو إلى 4.3% في مجموعة الدول الناشئة والنامية.

وفيما يتعلق **بالأداء الخارجي**، فقد تراجعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية لدول العالم بمعدل 40.7% خلال عام 2015 وذلك كمحصلة لتحول الحسابات الجارية في الدول النامية إلى عجز بقيمة 24 مليار دولار ولاسيما دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل ارتفاع الفائض في الدول المتقدمة بنسبة 21.4% إلى 230 مليار دولار. وفي المقابل شهدت التجارة العالمية للسلع والخدمات نموا بمعدل 3.2% إلى 24.4 تريليون دولار عام 2015.

وعلى صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير تقديرات (الأونكتاد) إلى أن تدفقاته العالمية شهدت نموا خلال العام 2015 بمعدل 11% لتبلغ نحو 1.4 تريليون دولار مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1.5 تريليون دولار عام 2016 ثم إلى 1.7 تريليون دولار عام 2017، خصوصا مع ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ خلال النصف الأول من العام 2015 بمعدل 136% لتبلغ 441 مليار دولار. كما يرجح الاونكتاد عودة التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2016 إلى النمط التقليدي بحصص متساوية تقريبا للبلدان المتقدمة والنامية.

وعلى صعيد صناعة الضمان يوضح الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي يضم 49 هيئة دولية وإقليمية ووطنية، أنه بنهاية عام 2014 نجحت الدول الأعضاء في رفع قيمة عمليات الضمان لعمليات التجارة والاستثمار في العالم لتبلغ نحو 2 تريليون دولار، تغطى نحو 9% من إجمالي التجارة السلعية العالمية، وذلك مقابل 1.9 تريليون دولار عام 2013، و1.82 تريليون دولار عام 2012، و1.76 تريليون دولار عام 2011.

وقد توزعت عمليات عام 2014 ما بين 1.9 تريليون دولار لضمان ائتمان الصادرات و99 مليار دولار لضمان الاستثمار بنسبة 5% من الإجمالي، وفي المقابل ارتفعت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 4.7 مليارات دولار عام 2014 مقارنة بـ 4.5 مليارات دولار عام 2013. كما ارتفعت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2014 لتبلغ 3.1 مليارات دولار مقارنة بـ 2.64 مليار دولار عام 2013.

2- الاقتصاد العربي

رغم ما تشهده منطقتنا العربية منذ أربع سنوات من تحولات وتحديات جذرية في عدد من الدول إلا أن صندوق النقد الدولي رصد تحسنا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي من 2.2% عام 2014 إلى 2.6% عام 2015 وذلك كمحصلة لتحسن معدلات النمو في 10 دول عربية في مقابل استقرار وتراجع في 9 دول خلال العام.

وبشكل عام لم يتأثر النمو بشكل جذري في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط رغم استمرار تراجع الأسعار والعائدات بفضل استمرار الإنفاق الاستثماري القوي. أما بقية الدول العربية فقد شهدت أداء متباينا، بسبب اختلاف تحركاتها على صعيد تحسين بيئتها الاقتصادية والسياسية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية.

ويرجح تقرير صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العربي عام 2016 تحسنا نسبيا في متوسط معدل النمو ليبلغ 3.7% ليرتفع معه الناتج العربي إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار، وبالتالي يرتقي متوسط دخل نحو 358 مليون مواطن عربي إلى أكثر من 7 آلاف دولار سنويا مع استقرار معدلات التضخم حول 4.5% ومتوسط معدل النمو السكاني نحو 2.2%.

وتستند تلك الترجيحات إلى التحسن المتوقع للنمو في غالبية الدول والتعافي الجزئي لأسعار النفط واستمرار استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط لاحتياطاتها لتمويل الإنفاق الاستثماري فضلا عن توقع تحسن الطلب العالمي على المنتجات العربية ولاسيما النفط.

وفيما يتعلق **بمعدلات التضخم** أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد انخفض بشكل طفيف في الدول العربية ليبلغ 4.5% عام 2015، مقارنة بمعدل بلغ 4.7% عام 2014، وذلك انعكاسا لتراجع أسعار السلع الرئيسية في العالم، وخصوصا الوقود (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) بمعدل 46.4% والمعادن بمعدل 22.3%.

وعلى صعيد **المديونية الخارجية** الإجمالية للدول العربية فقد ارتفعت بمقدار 36 مليار دولار وبنسبة 4% إلى 927 مليار دولار عام 2015، مع توقعات بارتفاعها إلى 976 مليار دولار عام 2016. في حين انخفضت **الاحتياطات** الإجمالية بمعدل 12.5% لتبلغ 1،167.3 مليار دولار، مع توقعات بمواصلة انخفاض الاحتياطات لتبلغ 1048 مليار دولار عام 2016.

أما **الاستثمار الأجنبي المباشر**، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعا بمعدل 3.6% إلى نحو 44 مليار دولار عام 2014، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار عام 2014.

وفيما يتعلق **بحركة التجارة العربية للسلع والخدمات**، فقد تراجعت بمقدار 424 مليار دولار وبنسبة 16% إلى 2.15 تريليون دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة نموها بقيمة 40 مليار دولار وبنسبة 1.9% إلى 2.2 تريليون دولار عام 2016. وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 361 مليار دولار وبنسبة 26% إلى 1047 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بنموها بقيمة 7 مليارات دولار وبنسبة 0.7% إلى 1054 مليار دولار عام 2016. كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 63 مليار دولار وبنسبة 5% إلى 1102 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة الارتفاع بمقدار 33 مليار دولار وبنسبة 3% إلى 1135 مليار دولار عام 2016.

وعلى صعيد **نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية**، فقد ارتفع مجمل الضمانات التي وفرها أعضاء «اتحاد أمان»، (17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات) لتبلغ نحو 22 مليار دولار خلال عام 2014، مقابل 19.6 مليار دولار في عام 2013. في حين تجاوزت قيمة عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التراكمية حاجز الـ 13 مليار دولار بنهاية عام 2015 منها 10.7 مليارات خلال السنوات العشر الأخيرة.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 عقود الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان خلال العام 2015 مبلغ 1,127.1 مليون دولار أمريكي (342.6 مليون د.ك)[1]، مقارنة بمبلغ 1,087.6 مليون دولار أمريكي (319 مليون د.ك) عام 2014، أي بزيادة نسبتها 3.63%. (انظر الجدول 1).

وفيما يلي توزيع عقود الضمان:

1.1.2 عقود ضمان الاستثمار:

بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار 156.6 مليون دولار أمريكي (47.6 مليون د.ك)، تمثل ما نسبته 13.9% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

2.1.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات 670.4 مليون دولار أمريكي (203.8 ملايين د.ك)، تمثل ما نسبته 59.5% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

3.1.2 عقود إعادة التأمين الوارد:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 300 مليون دولار أمريكي (91.2 مليون د.ك)، تمثل ما نسبته 26.6% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

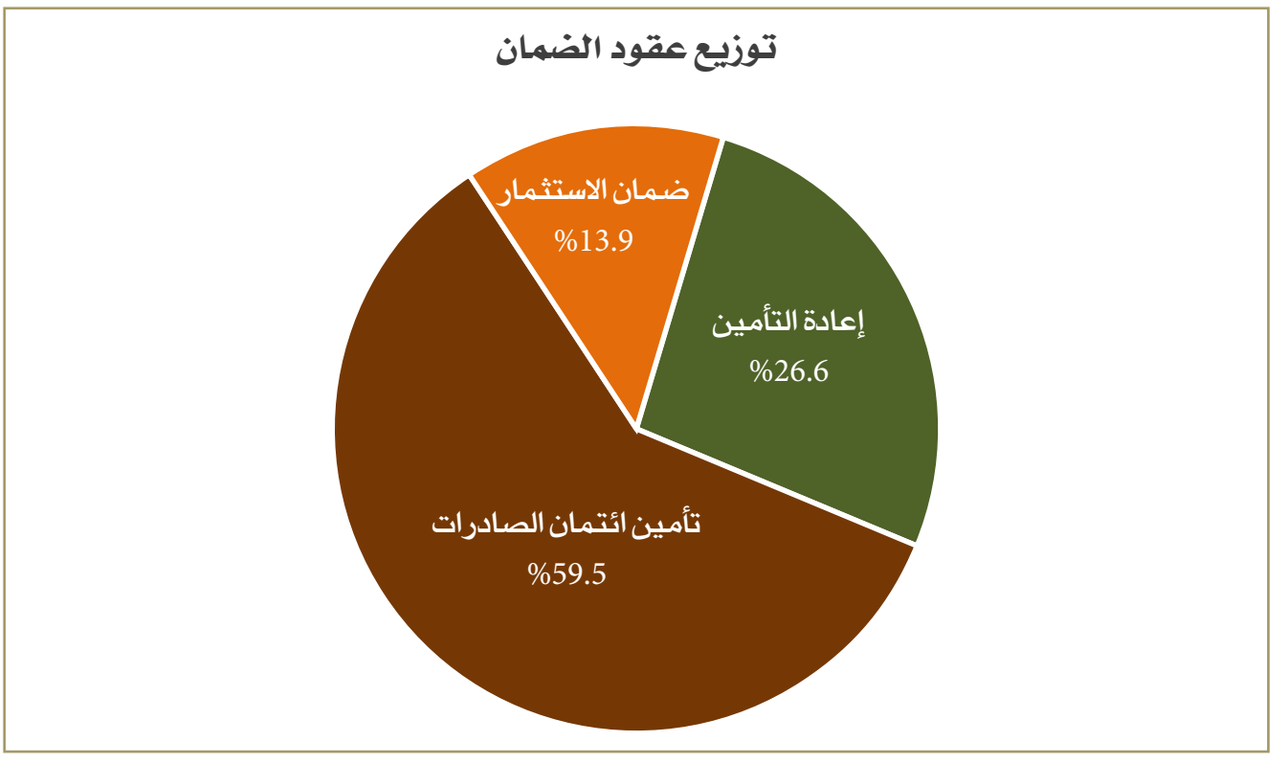

[1] دولار أمريكي واحد يعادل 0.30400 د.ك كما في 2015/12/31.

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 17 دولة عربية وغير عربية بالإضافة إلى عدد من البنوك العربية والمشتركة المقيمة خارج الدول العربية. جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمان المملكة العربية السعودية بنسبة (16.68%) فدولة الكويت (13.62%) ثم البنوك العربية والمشتركة (12.48%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (12.22%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (11.09%) والجمهورية التونسية (8.58%) والمملكة الأردنية الهاشمية (8.23%) والجمهورية اللبنانية (4.98%) وفرنسا (4.64%) والمملكة المتحدة بنسبة (2.31%) وهولندا بنسبة (0.94%) واستراليا بنسبة (0.89%) وسلطنة عمان (0.82%) وسويسرا بنسبة (0.80%) وجمهورية مصر العربية (0.69%) وسنغافورة بنسبة (0.53%) وألمانيا (0.47%) ودولة فلسطين (0.03%) (انظر الجدول 2).

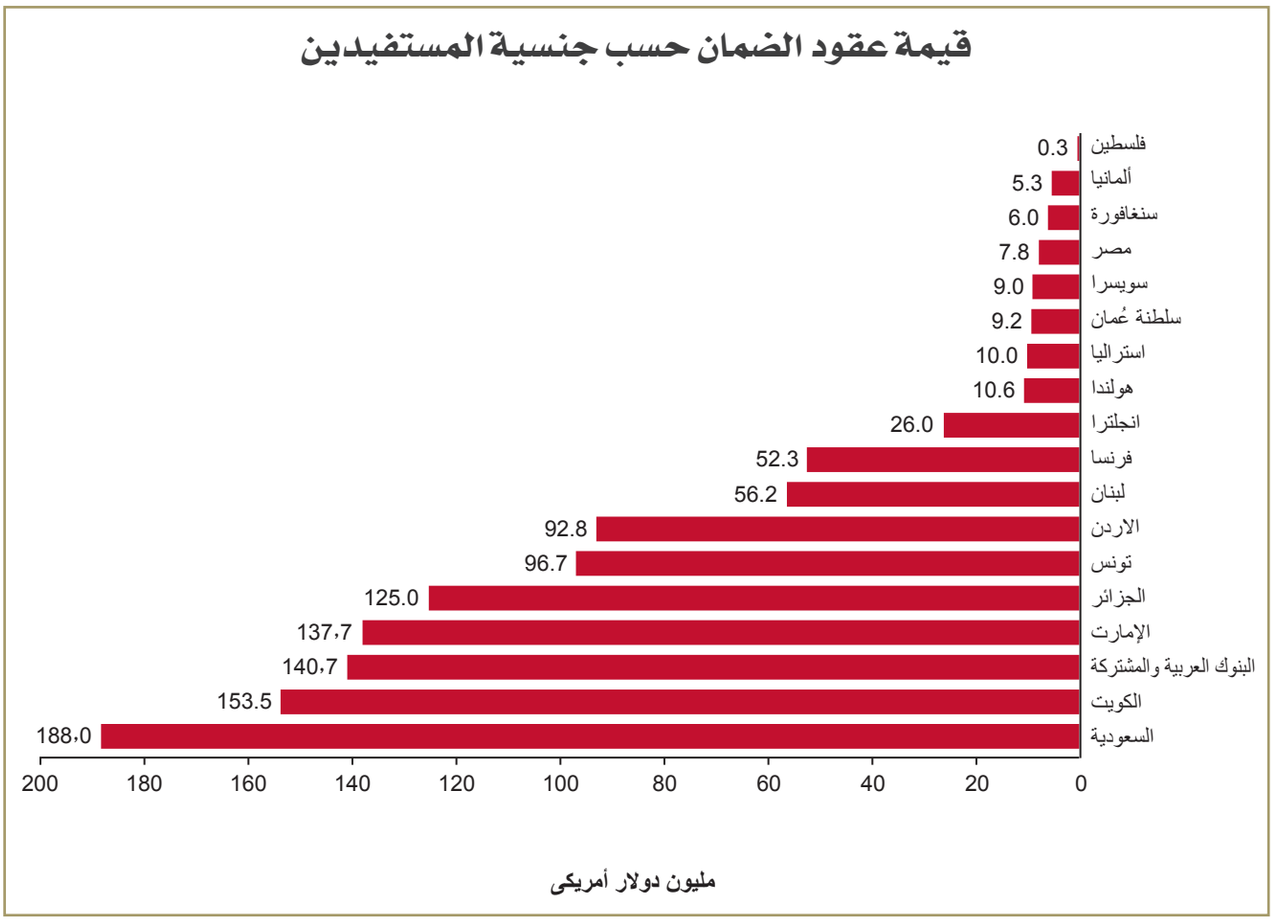

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 54 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة (18.11%) والجمهورية التونسية (11.28%) وجمهورية مصر العربية (10.64%) ثم جمهورية العراق (9.81%) والجمهورية اللبنانية (8.62%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (5.86%) والمملكة الأردنية الهاشمية (4.77%) والمملكة العربية السعودية (4.56%) والمملكة المغربية (3.4%) والجمهورية العربية السورية (3.13%) ودولة الكويت (2.13%) وجمهورية السودان (1.84%) ودولة قطر (1.49%) وسلطنة عمان (1.48%) وليبيا (1.24%) ومملكة البحرين (0.82%) والجمهورية الاسلامية الموريتانية (0.44%) فيما توزعت بقية العقود على 40 دولة بما نسبته (10.38%) من قيمة العقود . (انظر الجدول 3).

قيمة عقود الضمان حسب الدول المضيفة/ المستوردة

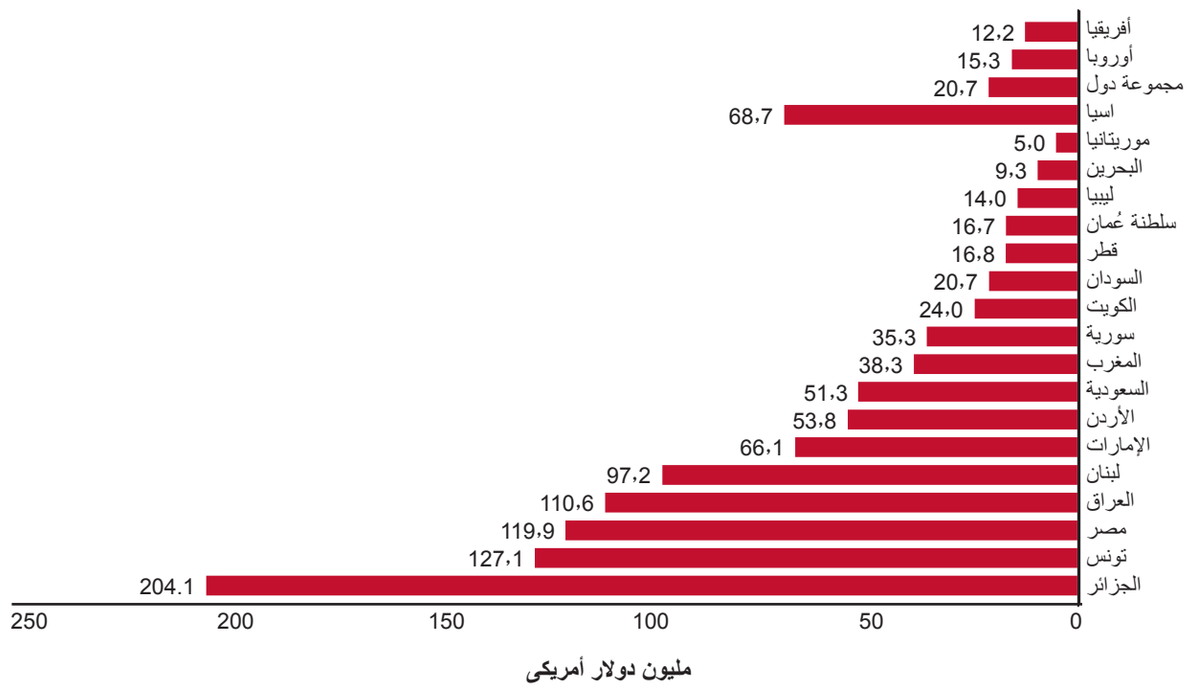

أما على مستوى التوزيع القطاعي لعمليات التأمين المكتتبة من قبل المؤسسة فقد استحوذ قطاع النفط ومشتقاته على 22% من إجمالي قيمة العمليات، ثم قطاع السلع والمنتجات المتنوعة بنسبة 19%، فقطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 12%، ثم قطاع المطاط واللدائن بنسبة 11%، وقطاع الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 10%، وقطاع المنتجات والصناعة الغذائية بنسبة 9%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 7%، فقطاع الخشب ومصنوعاته بنسبة 5%، وقطاع عجائن الخشب والمواد الليفية بنسبة 3%، ثم قطاع المنتجات النباتية بنسبة 2%.

عقود تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع السلع

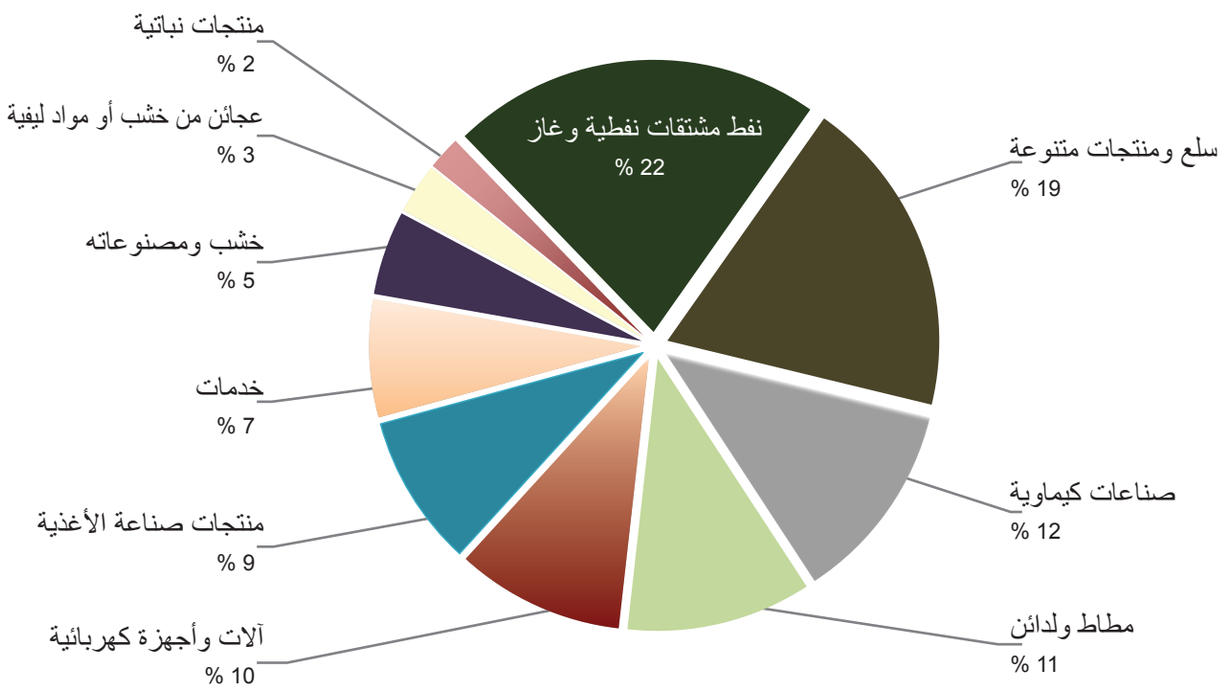

2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

1.2.2 إجمالي العقود السارية:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين السارية كما في 2015/12/31 مبلغ 1,018 مليون دولار أمريكي (309.5 مليون د.ك) وذلك بزيادة نسبتها 17.42% عن قيمة العقود السارية في العام 2014. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 15.4% لعقود ضمان الاستثمار و84.6% لعقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين.

2.2.2 إجمالي الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2015/12/31 مبلغ 436.7 مليون دولار أمريكي (132.8 مليون د.ك) تمثل 42.9% من قيمة العقود السارية وذلك مقارنة بمبلغ 440.35 مليون دولار أمريكي في العام 2014. (انظر الجدول 4).

إجمالي أقساط الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لأقساط الضمان في نهاية العام 4,584,697 دولار أمريكي (1,393,748 د.ك) وذلك بانخفاض نسبته 1.64% عن قيمة أقساط الضمان في العام 2014 البالغة 4,661,026 دولار أمريكي (1,367,079 د.ك).

4.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بدفع تعويض بقيمة 2.5 مليون يورو* لأحد البنوك العربية الأجنبية المشتركة عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول العربية الأعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة تعويضات بلغت قيمتها حوالي 70 ألف دولار أمريكي عن تحقق مخاطر في ثلاث دول إحداها دولة عربية.

استردت المؤسسة خلال العام تعويضا بقيمة 2.022 مليون دولار أمريكي كانت المؤسسة قد دفعته خلال شهر أكتوبر 2014 عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول الأعضاء.

إعادة التأمين:

تم خلال العام تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و3 اتفاقيات تجارة داخلية.

وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام 14 اتفاقية منها 10 لتغطية عمليات تجارة داخلية و4 لتغطية عمليات تصدير.

بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 300 مليون دولار أمريكي (91.2 مليون د.ك). أشير إليها في البند 3.1.2 أعلاه.

*تم استرداد المبلغ بالكامل في بداية شهر مارس 2016.

جدول رقم (1)
قيمة عقود الضمان المبرمة كما في 2015/12/31

	دولار أمريكي	دينار كويتي
ضمان الاستثمار	156,629,434	47,615,348
ائتمان الصادرات	670,431,069	203,811,045
إعادة تأمين	300,000,000	91,200,000
الإجمـــالي العام	**1,127,060,503**	**342,626,393**

جدول رقم (2)

قيمة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2015 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى
		دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	الإجمالي %
1	المملكة العربية السعودية	25,000,000	7,600,000.00	%15.96	162,989,840	49,548,911	%16.80	187,989,840	57,148,911.21	%16.68
2	دولة الكويت	60,825,164	18,490,849.86	%38.83	92,651,800	28,166,147	%9.55	153,476,964	46,656,997.04	%13.62
3	البنوك العربية والمشتركة	5,804,270	1,764,498.08	%3.71	134,857,758	40,996,758	%13.90	140,662,028	42,761,256.56	%12.48
4	دولة الإمارات العربية المتحدة	45,000,000	13,680,000.00	%28.73	92,720,569	28,187,053	%9.55	137,720,569	41,867,052.89	%12.22
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	124,995,969	37,998,775	%12.88	124,995,969	37,998,774.64	%11.09
6	الجمهورية التونسية	-	-	-	96,735,531	29,407,601	%9.97	96,735,531	29,407,601.36	%8.58
7	المملكة الأردنية الهاشمية	15,000,000	4,560,000.00	%9.58	77,789,750	23,648,084	%8.02	92,789,750	28,208,084.00	%8.23
8	الجمهورية اللبنانية	5,000,000	1,520,000.00	%3.19	51,170,197	15,555,740	%5.27	56,170,197	17,075,739.89	%4.98
9	فرنسا	-	-	-	52,344,451	15,912,713	%5.39	52,344,451	15,912,713.00	%4.64
10	المملكة المتحدة	-	-	-	26,000,000	7,904,000	%2.68	26,000,000	7,904,000.00	%2.31
11	هولندا	-	-	-	10,601,675	3,222,909	%1.09	10,601,675	3,222,909.20	%0.94
12	استراليا	-	-	-	10,000,000	3,040,000	%1.03	10,000,000	3,040,000.00	%0.89
13	سلطنة عُمان	-	-	-	9,213,750	2,800,980	%0.95	9,213,750	2,800,980.00	%0.82
14	سويسرا	-	-	-	9,000,000	2,736,000	%0.93	9,000,000	2,736,000.00	%0.80
15	جمهورية مصر العربية	-	-	-	7,770,000	2,362,080	%0.80	7,770,000	2,362,080.00	%0.69
16	سنغافورة	-	-	-	6,000,000	1,824,000	%0.62	6,000,000	1,824,000.00	%0.53
17	المانيا	-	-	-	5,269,780	1,602,013	%0.54	5,269,780	1,602,013.10	%0.47
18	دولة فلسطين	-	-	-	320,000	97,280	%0.03	320,000	97,280.00	%0.03
	الإجمالي العام	**156,629,434**	**47,615,348**	**%100.00**	**970,431,069**	**295,011,045**	**%100.00**	**1,127,060,503**	**342,626,393**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%13.90**			**%86.10**					**%100**

جدول رقم (3)

قيمة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2015 موزعة حسب الأقطار المضيفة / المستوردة و حسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى
		دولار امريكي	دينار كويتي	%	دولار امريكي	دينار كويتي	%	دولار امريكي	دينار كويتي	الإجمالي العام
1	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	204,100,424	62,046,529	%21.03	204,100,424	62,046,529	%18.11
2	الجمهورية التونسية	5,804,270	1,764,498	%3.71	121,305,337	36,876,822	%12.50	127,109,607	38,641,320	%11.28
3	جمهورية مصر العربية	-	-	-	119,905,142	36,451,163	%12.36	119,905,142	36,451,163	%10.64
4	جمهورية العراق	45,000,000	13,680,000	0.29	65,612,325	19,946,147	%6.76	110,612,325	33,626,147	%9.81
5	الجمهورية اللبنانية	35,885,651	10,909,238	%22.91	61,320,020	18,641,286	%6.32	97,205,671	29,550,524	%8.62
6	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	66,088,123	20,090,790	%6.81	66,088,123	20,090,790	%5.86
7	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	53,761,857	16,343,605	%5.54	53,761,857	16,343,605	%4.77
8	المملكة العربية السعودية	-	-	%0.00	51,338,739	15,606,977	0.05	51,338,739	15,606,977	%4.56
9	المملكة المغربية	-	-	-	38,286,786	11,639,183	%3.95	38,286,786	11,639,183	%3.40
10	الجمهورية العربية السورية	35,254,536	10,717,379	%22.51	-	-	-	35,254,536	10,717,379	%3.13
11	دولة الكويت	-	-	-	24,010,379	7,299,155	%2.47	24,010,379	7,299,155	%2.13
12	جمهورية السودان	20,684,977	6,288,233	%13.21	-	-	%0.00	20,684,977	6,288,233	%1.84
13	دولة قطر	-	-	-	16,763,953	5,096,242	%1.73	16,763,953	5,096,242	%1.49
14	سلطنة عُمان	-	-	-	16,699,887	5,076,766	%1.72	16,699,887	5,076,766	%1.48
15	ليبيا	14,000,000	4,256,000	%8.94	-	-	%0.00	14,000,000	4,256,000	%1.24
16	مملكة البحرين	-	-	%0.00	9,270,530	2,818,241	%0.96	9,270,530	2,818,241	%0.82
17	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	-	-	-	5,000,000	1,520,000	%0.52	5,000,000	1,520,000	%0.44
	اجمالي الدول العربية	**156,629,434**	**47,615,348**	**%100.00**	**853,463,502**	**259,452,905**	**%87.95**	**1,010,092,936**	**307,068,253**	**%89.62**
	آسيا	-	-	-	68,673,253	20,876,669	%7.08	68,673,253	20,876,669	%6.09
	أوروبا	-	-	-	15,314,598	4,655,638	%1.58	15,314,598	4,655,638	%1.36
	أفريقيا	-	-	-	12,233,739	3,719,057	%1.26	12,233,739	3,719,057	%1.09
	مجموعة دول	-	-	-	20,745,976	6,306,777	%2.14	20,745,976	6,306,777	%1.84
	اجمالي الدول غير العربية	**-**	**-**	**-**	**116,967,567**	**35,558,140**	**%12.05**	**116,967,567**	**35,558,140**	**%10.38**
	الإجمالي العام	**156,629,434**	**47,615,348**	**1.00**	**970,431,069**	**295,011,045**	**%100.00**	**1,127,060,503**	**342,626,393**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%13.90**			**%86.10**					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2015/12/31 حسب القطر المضيف/المستورد وحسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة		النسبة من الإجمالي
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	
العراق	45,000,000	13,680,000	43,484,046	13,219,150	88,484,046	26,899,150	45,000,000	13,680,000	41,928,212	12,746,176	86,928,212	26,426,176	%19.90
الجزائر	-	-	203,472,937	61,855,773	203,472,937	61,855,773	-	-	63,655,790	19,351,360	63,655,790	19,351,360	%14.58
تونس	5,804,270	1,764,498	112,513,127	34,203,991	118,317,397	35,968,489	5,804,270	1,764,498	46,896,478	14,256,529	52,700,748	16,021,027	%12.07
لبنان	35,885,651	10,909,238	34,476,525	10,480,864	70,362,176	21,390,102	35,885,651	10,909,238	10,066,967	3,060,358	45,952,618	13,969,596	%10.52
سورية	35,254,536	10,717,379	-	-	35,254,536	10,717,379	35,254,536	10,717,379	-	-	35,254,536	10,717,379	%8.07
مصر	-	-	60,505,055	18,393,537	60,505,055	18,393,537	-	-	25,813,815	7,847,400	25,813,815	7,847,400	%5.91
السودان	20,684,977	6,288,233	3,390,206	1,030,623	24,075,183	7,318,856	20,340,556	6,183,529	3,390,206	1,030,623	23,730,762	7,214,152	%5.43
ليبيا	14,000,000	4,256,000	18,217,106	5,538,000	32,217,106	9,794,000	14,000,000	4,256,000	8,782,894	2,670,000	22,782,894	6,926,000	%5.22
الأردن	-	-	45,751,069	13,908,325	45,751,069	13,908,325	-	-	17,920,582	5,447,857	17,920,582	5,447,857	%4.10
آسيا	-	-	79,631,297	24,207,914	79,631,297	24,207,914	-	-	15,411,097	4,684,973	15,411,097	4,684,973	%3.53
الإمارات	-	-	62,231,596	18,918,405	62,231,596	18,918,405	-	-	11,071,761	3,365,815	11,071,761	3,365,815	%2.54
السعودية	-	-	45,774,020	13,915,302	45,774,020	13,915,302	-	-	8,640,713	2,626,777	8,640,713	2,626,777	%1.98
أفريقيا	-	-	18,229,901	5,541,890	18,229,901	5,541,890	-	-	5,996,162	1,822,833	5,996,162	1,822,833	%1.37
سلطنة عُمان	-	-	33,827,382	10,283,524	33,827,382	10,283,524	-	-	5,753,100	1,748,942	5,753,100	1,748,942	%1.32
الكويت	-	-	21,741,455	6,609,402	21,741,455	6,609,402	-	-	4,186,902	1,272,818	4,186,902	1,272,818	%0.96
قطر	-	-	13,604,019	4,135,622	13,604,019	4,135,622	-	-	3,705,442	1,126,454	3,705,442	1,126,454	%0.85
البحرين	-	-	8,037,919	2,443,528	8,037,919	2,443,528	-	-	2,316,442	704,198	2,316,442	704,198	%0.53
موريتانيا	-	-	5,000,000	1,520,000	5,000,000	1,520,000	-	-	1,935,460	588,380	1,935,460	588,380	%0.44
أوروبا	-	-	15,208,663	4,623,433	15,208,663	4,623,433	-	-	1,661,739	505,169	1,661,739	505,169	%0.38
المغرب	-	-	36,296,774	11,034,219	36,296,774	11,034,219	-	-	1,154,548	350,983	1,154,548	350,983	%0.26
مجموعة دول	-	-	329,336	100,118	329,336	100,118	-	-	144,127	43,815	144,127	43,815	%0.03
الإجمالي	**156,629,434**	**47,615,348**	**861,722,434**	**261,963,620**	**1,018,351,868**	**309,578,968**	**156,285,013**	**47,510,644**	**280,432,436**	**85,251,460**	**436,717,449**	**132,762,104**	**%100**

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، وبالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني (1)

قيمة عقود الضمان خلال عام 2015 موزعة حسب الأقطار المضمونة

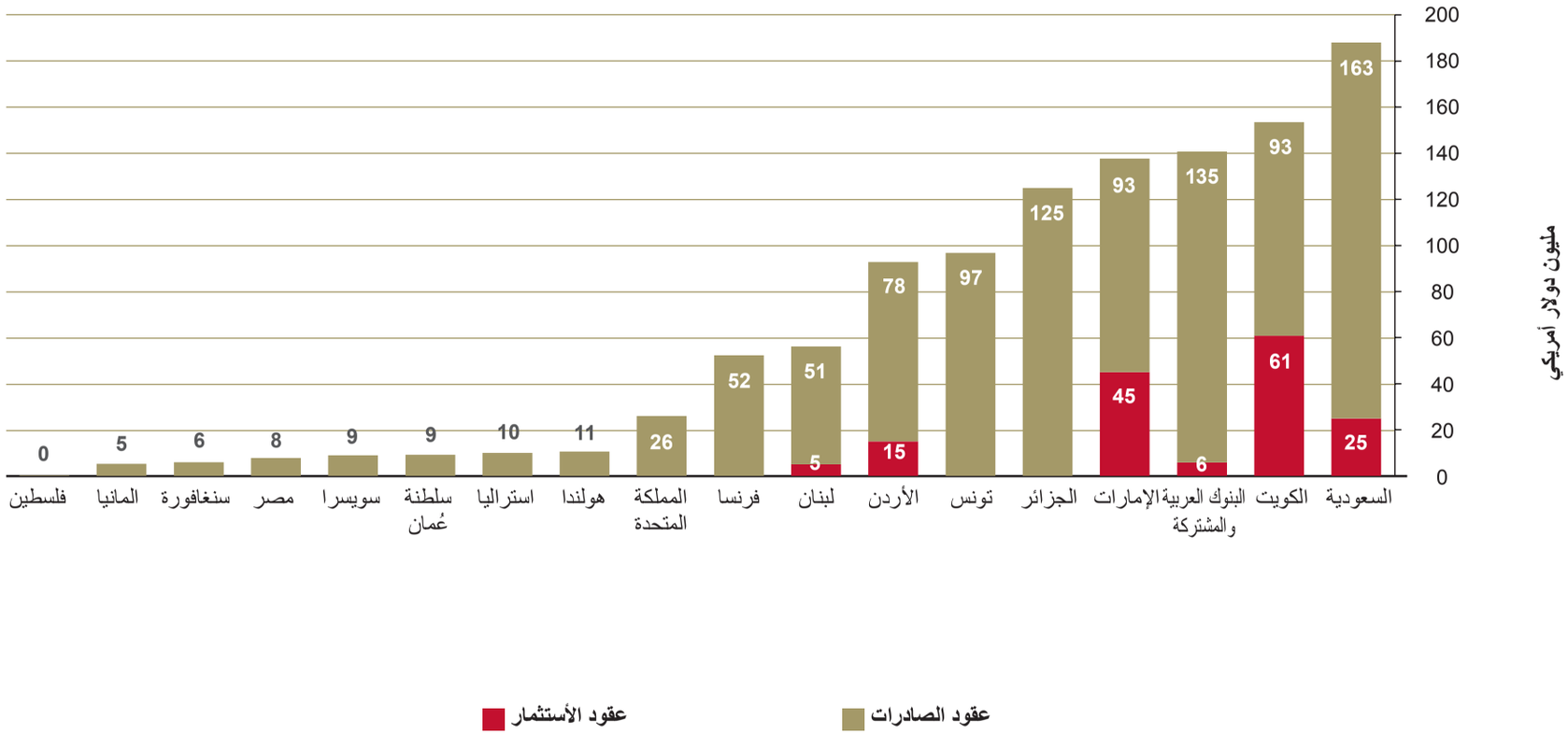

رسم بياني (2)

قيمة عقود الضمان خلال عام 2015 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة

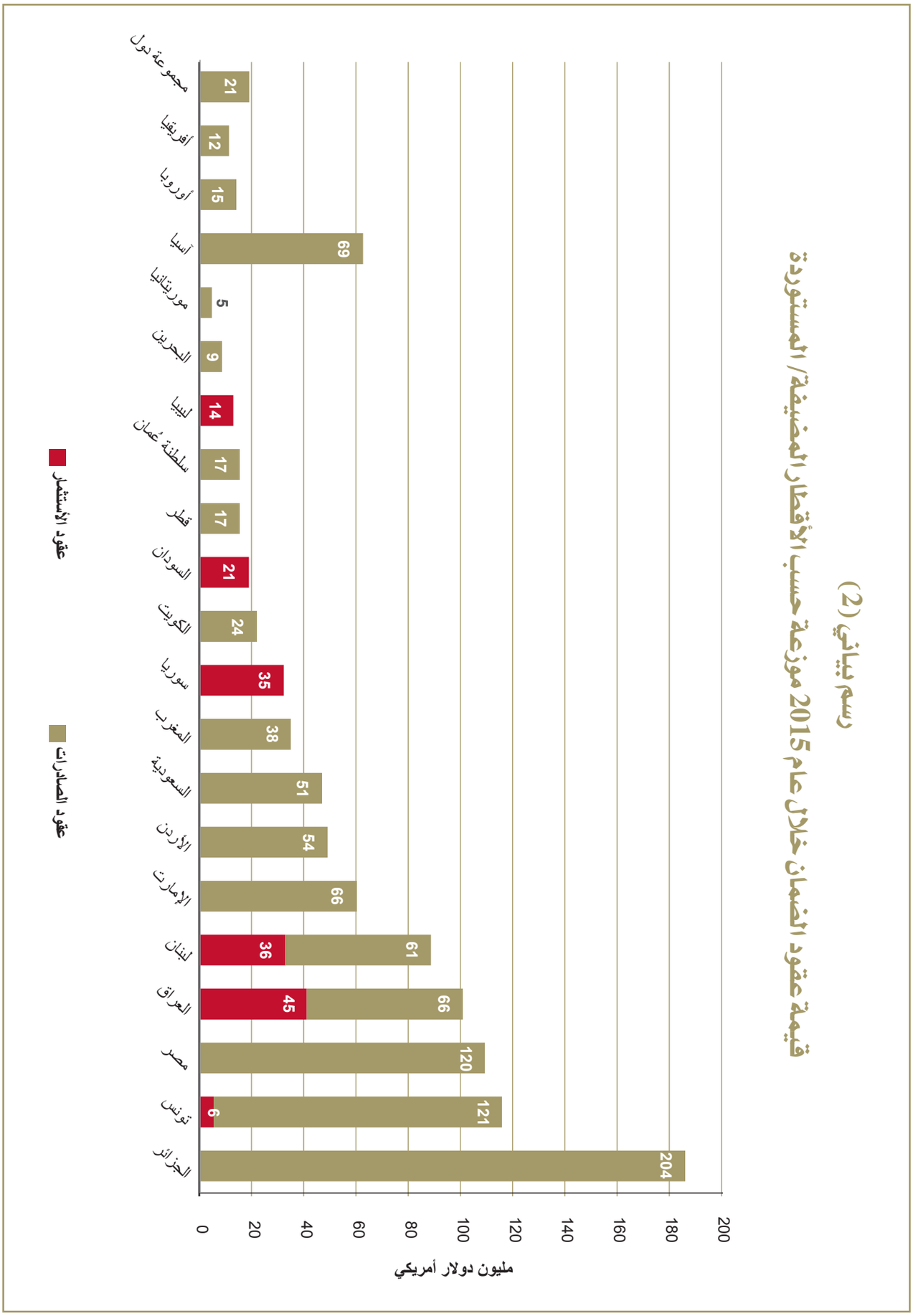

رسم بياني (3)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2015/12/31 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة

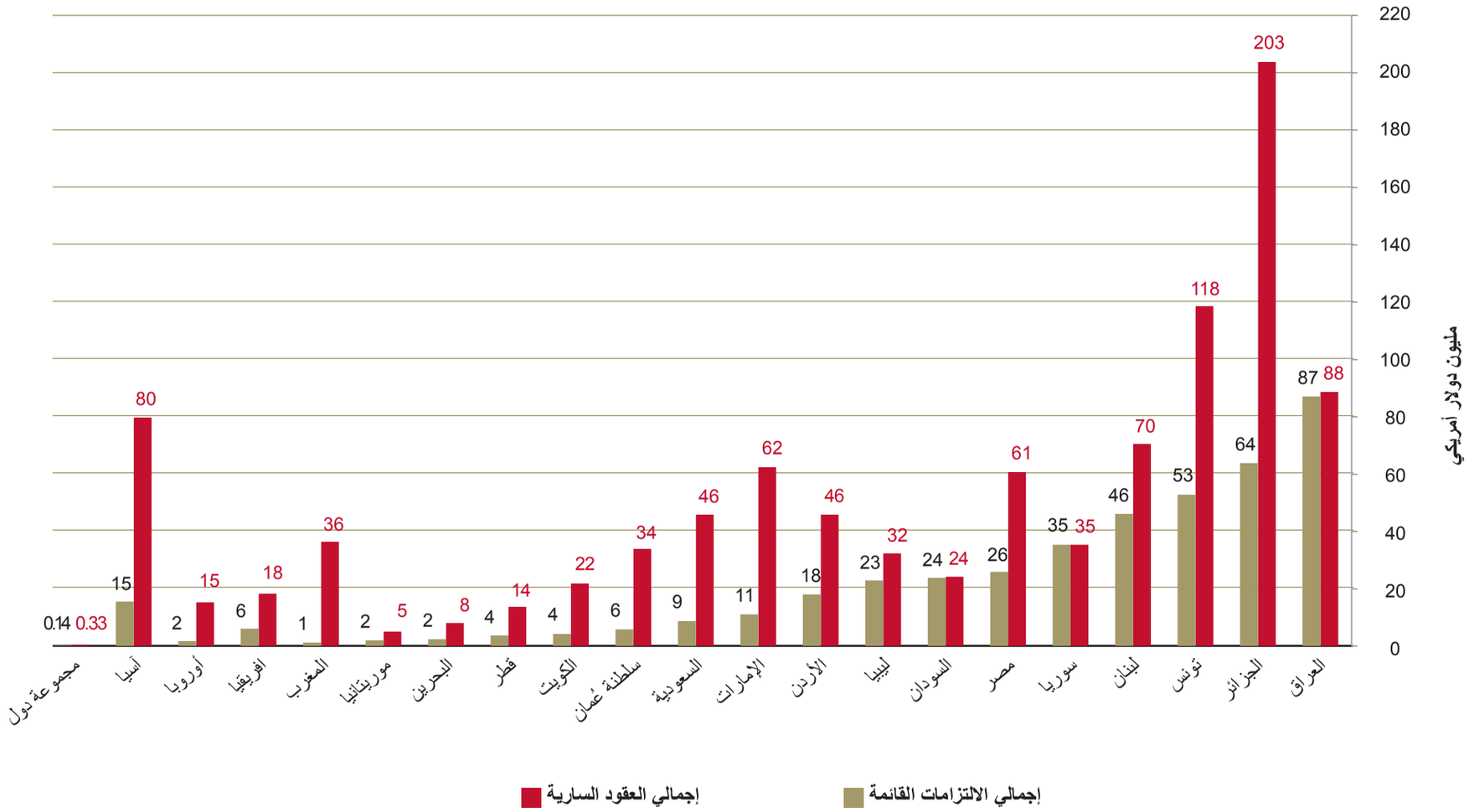

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات والدراسات وأوراق العمل:

واصلت المؤسسة جهودها الرامية لبلوغ أحد أهداف إنشائها والمتمثل في نشر المعرفة والمساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي ومستجدات صناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير مناخ الأعمال وتشجيع وجذب التدفقات التجارية والرأسمالية إلى الدول العربية على النحو التالي:

التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»:

- صدر عن المؤسسة خلال العام 2015 النسخة الثلاثون من التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015»، حيث شهد تقرير هذا العام مواصلة تطوير «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» الذي أصبح ضمن المؤشرات المهمة على المستويين الإقليمي والدولي، بشموله 109 دول عربية وأجنبية ورصده لعدد كبير من المتغيرات تعطي صورة دقيقة للمسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص عن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي، كذلك تم إصدار نسخة كاملة من التقرير باللغة الإنجليزية وذلك لتسهيل وتوسيع نطاق الاستفادة من المعلومات والاستنتاجات والمقترحات الواردة في التقرير.

- تم توزيع نحو 5000 نسخة ورقية وإلكترونية من التقرير على الجهات المختصة في الدول الأعضاء وعلى المؤسسات الإقليمية والجهات البحثية والمستثمرين ورجال الأعمال في المنطقة العربية وخارجها، كما تم تحميل التقرير باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف إتاحة الفرصة للمتابعين والمهتمين للاطلاع عليه، والاستعانة بآرائهم، لإثراء جهود تحسينه وتطويره.

النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»:

- أصدرت المؤسسة خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار». حيث تناولت قضايا وموضوعات وثيقة الصلة بعمل المؤسسة في مجالات الاستثمار وصناعة الضمان، إضافة إلى الأبواب الثابتة التي تتناول أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس إدارتها ومجلس مساهميها. حيث تناولت الافتتاحيات كلمات المدير العام للمؤسسة حول مستقبل الاقتصاد العربي.. الفرص والتحديات، والمنطقة العربية ومشروعات الاستثمار المباشر، المستثمرون يلجأون للضمان للحماية من المخاطر السياسية، والآفاق الاقتصادية العربية في ظل التحديات الإقليمية والدولية. كما أدرجت النشرة ملفات ودراسات موسعة أعدتها المؤسسة عن الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، والاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، وصناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم.

- تم توزيع نحو 4500 نسخة عبر البريد العادي و1000 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي، فضلا عن إتاحتها عبر الموقع الشبكي للمؤسسة.

الدراسات وأوراق العمل:

- قدمت المؤسسة (14) دراسة وورقة عمل وكلمة متخصصة خلال فعاليات اقتصادية مهمة عقدت على مدار العام في 11 دولة عربية وأجنبية هي السعودية والإمارات وسلطنة عمان ومصر ولبنان والأردن وتركيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين إلى جانب دولة المقر، سلطت بمجملها الضوء على مؤشر ضمان لجاذبية الدول للاستثمار وتطورات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة ودور المؤسسة في تعزيز الاستثمارات والصادرات في العالم العربي في ضوء المستجدات الأخيرة.

4.1.3 المعلومات والبيانات:

- واصلت المؤسسة تحديث قاعدة بيانات متكاملة تضم نحو 300 الف بيان لتقييم جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي في 109 دول عربية وأجنبية بسلاسل زمنية تمتد الى نحو 30 عاما في المتوسط.
- طورت المؤسسة قاعدة بيانات لعناوين توزيع إصداراتها ومطبوعاتها لتضم نحو 5 آلاف عنوان في الدول العربية وبعض الدول الأجنبية.

2.3 الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات:

أولا: الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي شاركت المؤسسة في تنظيمها:

- ورشة عمل « خدمات المؤسسة»، باريس، فرنسا، فبراير 2015.
- اجتماع «المجلس التنفيذي لاتحاد أمان»، إسطنبول، تركيا، أبريل 2015.
- الاجتماع التحضيري « للمؤتمر السابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب»، أبو ظبي، الإمارات، أكتوبر 2015.
- ورشة عمل «دور المؤسسة في تأمين الأعمال في الدول العربية»، إسطنبول، تركيا، أكتوبر 2015.
- المؤتمر السابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، أبوظبي، الإمارات، نوفمبر 2015.
- الاجتماع السنوي الخامس لاتحاد أمان، مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر 2015.

ثانيا: شاركت المؤسسة في (11) فعالية اقتصادية، خلال العام، تضمنت:

- مؤتمر» تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية « القاهرة، مصر، يناير 2015.
- مؤتمر «ضمان ائتمان الصادرات والمخاطر السياسية»، لندن، المملكة المتحدة، فبراير 2015.
- ورشة عمل «تشجيع ودعم الاقتصاد الفلسطيني» عمان، الأردن، مارس 2015.
- مؤتمر «مستقبل الاقتصاد العربي والتحولات الإقليمية والدولية»، بيروت، لبنان، مارس 2015.
- ورشة عمل «البنك الإسلامي للتنمية»، عمان، الأردن، مارس 2015.
- اجتماع «التنسيق التاسع لتعزيز التعاون في مجال تمويل وضمان التجارة»، الإمارات، أكتوبر 2015.
- الاجتماع التحضيري «للجهات المنظمة للمؤتمر السابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب»، أبو ظبي، الإمارات، أكتوبر 2015.
- «مؤتمر الصناعيين الخامس عشر»، الكويت، نوفمبر 2015 .
- «المعرض السعودي الدولي السابع للنفط والغاز»، الدمام ، السعودية، نوفمبر 2015.
- ندوة «التجارة العربية البينية في مجال الأدوية»، عمان، الأردن، نوفمبر 2015.
- اجتماعات «نادي براغ السنوية»، شنغهاي الصين، نوفمبر 2015.
- «الاجتماع الثاني لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية»، القاهرة، مصر، ديسمبر 2015.

3.3 التعاون والاتصال الخارجي والتسويق:

واصلت المؤسسة نشاطها خلال العام في تعزيز التعاون مع الجهات والمؤسسات العربية والدولية في المنطقة والعالم عبر محاور مختلفة أبرزها؛

- توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون لترويج خدمات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أبرزها: عقد مع أكتيف بنك التركي لتعزيز الاعتمادات المستندية، واتفاقية مع الشركة الأردنية لضمان القروض لتسويق عقود المؤسسة لتأمين تعزيز خطابات اعتمادات مستندية للبنوك الأردنية.
- زيارات رسمية إلى 6 دول عربية هي: السعودية والإمارات وسلطنة عمان ومصر ولبنان والأردن. إلى جانب زيارة 4 دول أجنبية هي: تركيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين تم خلالها الالتقاء بعدد من المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص، وذلك لتعزيز التعاون فيما بين المؤسسة وتلك الجهات في مجالات عمل المؤسسة.
- زيارات تسويقية لأكثر من 322 جهة في اكثر من دولة عربية وأجنبية وخصوصا قطر، الإمارات، الأردن، لبنان، مصر، السعودية، تركيا، والمملكة المتحدة بالإضافة إلى دولة المقر.
- حملة بريدية الكترونية تعريفية وتسويقية للمستثمرين والمصدرين والبنوك إلى جانب تطوير مواد تعريفية متنوعة للتعريف بخدمات المؤسسة.

4.3 تطوير الموارد البشرية:

واصلت المؤسسة تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة، من خلال برامج ودورات تدريبية داخلية وخارجية، حيث شارك ممثلو المؤسسة في أربع دورات عن سياسات اكتتاب مخاطر الائتمان، والتقنيات الحديثة للنظم السحابية، وآليات تمويل التجارة الدولية.

5.3 تقنية المعلومات:

تم خلال العام تعزيز الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، في تسهيل وتسريع وتدقيق الأعمال عبر تطوير أنظمة تؤمن الدعم الفني الفعال لمختلف إدارات المؤسسة من خلال ما يلي:

1.5.3 الأنظمة والبرامج

- مراجعة كافة السياسات المتعلقة بنظم المعلومات وتحديثها.
- استكمال تطوير أنظمة العمليات ولاسيما إعادة التأمين وتأمين الصادرات وإضافة خدمات وتقارير وتنبيهات جديدة.
- متابعة تطوير أنظمة الاستثمار ومتابعة إدارة المحافظ المالية.
- استكمال تطوير نظام إدارة الوثائق واعتماده في مختلف الإدارات وربطه بالأنظمة القائمة.
- مواصلة تطوير أنظمة العاملين بالمؤسسة وخصوصا الرواتب والأجور والخدمات الذاتية.
- تطوير خدمة الخادم السحابي الجديدة (Oracle Cloud) ومتابعة رفع أنظمة المؤسسة عليه والتأكد من ملاءمتها للبيئة الجديدة.

2.5.3 الشبكات والبنى التحتية:

- تحديث كافة نظم الحماية للشبكة وتطوير إجراءات إضافية للحائط الناري (Fire wall) وخدمات قواعد البيانات للتوافق مع الخادم الجديد.
- استكمال نقل بعض خوادم الشبكة من الأجهزة الحسية إلى الافتراضية.
- تطوير وتحديث إجراءات استخدام شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني عبر الهواتف الذكية للحد من الاختراقات ورفع كفاءة وسرعة الخدمة.
- تجديد تراخيص وتطوير أنظمة الشبكات والحماية.
- تغيير وتحديث عدد من الأجهزة والاستجابة لطلبات الدعم الفني.
- أرشفة وحفظ كافة ملفات وبرامج المؤسسة إلكترونيا بنهاية عام 2015.

3.5.3 الموقع الشبكي:

تمت متابعة تطوير الموقع الشبكي للمؤسسة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وخصوصا على صعيد المحتوى ليشمل مواصلة تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، إضافة مطبوعات وتقارير ونشرات ودوريات، سلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لمحات إحصائية عن الدول الأعضاء، الفرص الاستثمارية المتاحة في معظم الدول العربية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار، والرد على الاستفسارات وطلب المعلومات، وهو ما أسفر إلى جانب النشاط الإعلامي والترويجي عن استقطاب أكثر من 6 آلاف زيارة منها 80% جديدة من نحو 116 دولة. كما تمت متابعة تحديث وتطوير الموقع الشبكي لهيئات الضمان العربية والإسلامية «اتحاد أمان».

6.3 النشاط الإعلامي:

واصلت المؤسسة تعزيز تواجدها على الساحة الإعلامية بإصدار أكثر من 14 بياناً وإجراء نحو 4 لقاءات مع وسائل إعلام إقليمية ودولية مهمة أثمرت عن رصد أكثر من (960) خبرا وموضوعا في مختلف وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المقروءة والمسموعة والمرئية الإقليمية والدولية وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، كما احتلت تلك المواد الإعلامية مساحات كبيرة في أكثر وسائل الإعلام العربية والدولية شهرة وأوسعها انتشارا وبزيادة عن الفترة المناظرة من العام السابق وبما أسفر عن تحقيق أهداف المؤسسة بنشر الوعي الاستثماري والترويج لخدمات الضمان بصورة أكثر فعالية.

الفصل الرابع: التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2015 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 132,954,047 دينارا كويتيا (437,348,839 دولارا أمريكيا) كما يظهره الشكل التالي:

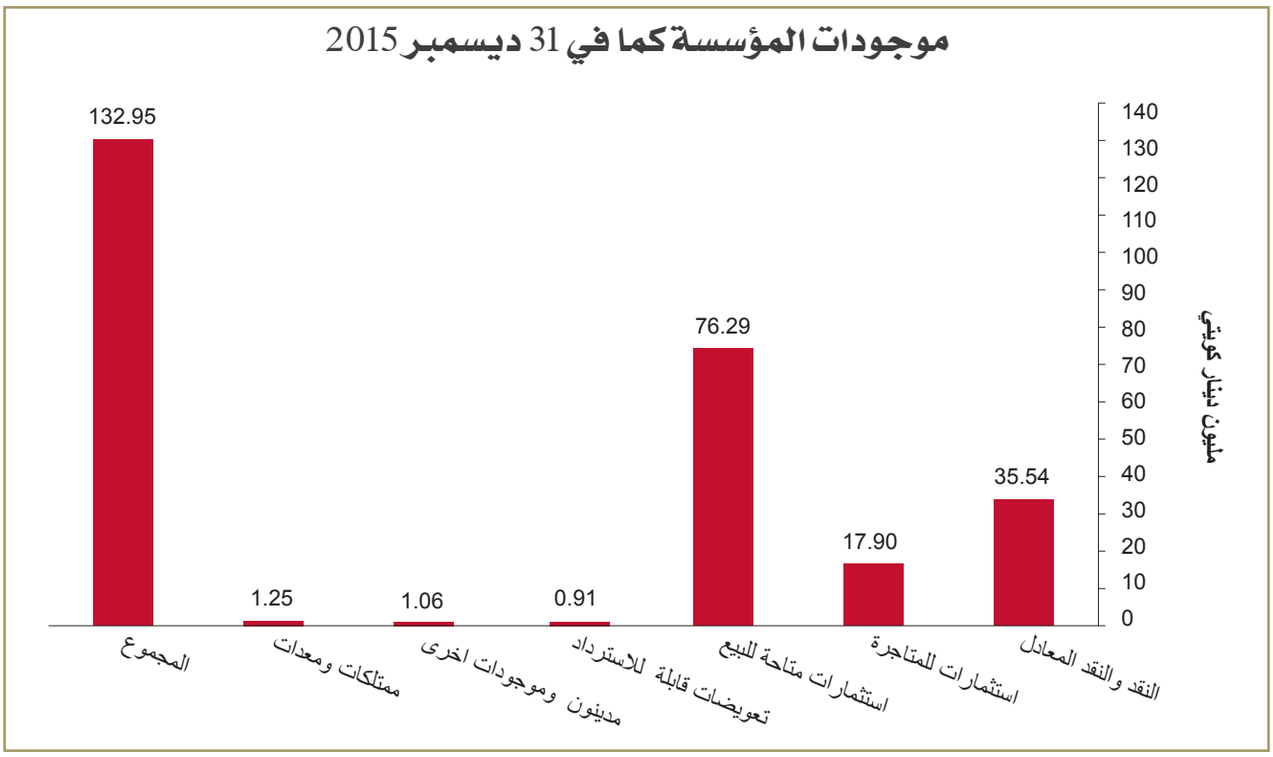

ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 70.9% والنقدية والودائع المالية 26.7% والموجودات الأخرى 2.4% كما يظهر بالشكل أدناه.

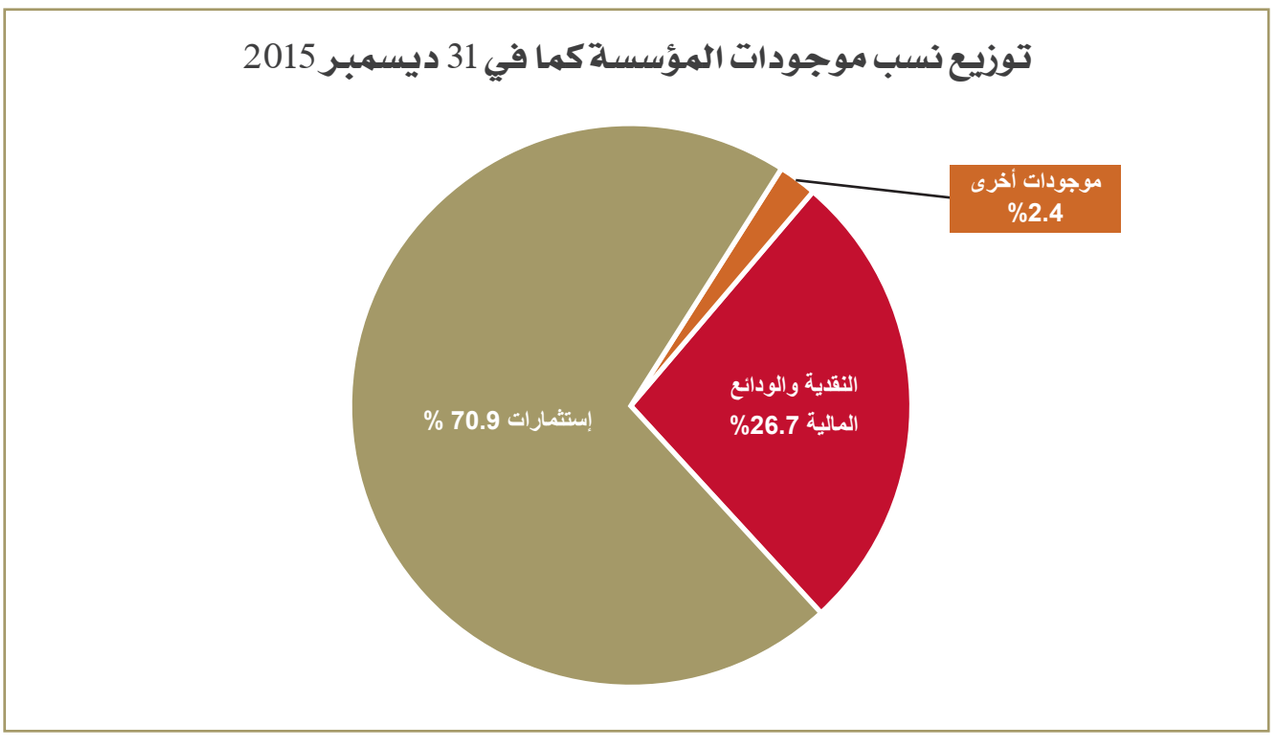

كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 125,281,189 دينارا كويتيا (412,109,174 دولارا أمريكيا) وهي تتكون من رأس المال المدفوع وقدره 82,229,594 دينارا كويتيا (270,492,086 دولارا أمريكيا) والاحتياطي العام وقدره 44,252,995 دينارا كويتيا (145,569,062 دولارا أمريكيا) والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة وقدرها (1,201,400) دينار كويتي ما يعادل (3,951,974 دولارا أمريكيا)، وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية زادت هذا العام بمقدار 8.65 ملايين دينار كويتي ما يعادل 28.45 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق كما في 31 ديسمبر2015 فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى 2,621,654 دينارا كويتيا (8,623,862 دولارا أمريكيا).

كما أظهرت نتائج الاستثمار أرباحاً محققة قدرها 3,932,852 دينارا كويتيا (12,937,013 دولارا أمريكيا) من توزيعات أرباح وبيع عدد من الاستثمارات في سندات وصناديق مالية ومحافظ استثمارية، وبلغت أرباح فروق العملة 106,956 دينارا كويتيا وبذلك يكون مجموع الأرباح التشغيلية 6,661,462 دينارا كويتيا (21,912,704 دولارات امريكية).

وفيما يتعلق بالمصاريف العمومية والإدارية في 31 ديسمبر 2015 فقد بلغت 2,970,012 دينارا كويتيا (9,769,776 دولارا أمريكيا) بارتفاع قدره 84,572 دينارا كويتيا عن العام السابق، وهي ما زالت أقل من التقديرات المحددة لها بالموازنة التقديرية لعام 2015.

وبذلك يكون صافي نتائج أعمال السنة 2015 ربحا قدره 3,691,450 دينارا كويتيا (12,142,928 دولارا أمريكيا) مقارنة بمبلغ 1,864,804 دينارات كويتية (6,134,224 دولارا أمريكيا) خلال عام 2014.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+

www.deloitte.com

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
الوزان وشركاه - ديلويت وتوش
الكويت في 1 مارس 2016

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتى مالم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2015	2014
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	11,538,280	17,154,508
ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية	6	24,000,000	19,250,000
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	7	17,903,291	17,214,497
استثمارات متاحة للبيع	8	76,286,525	65,876,873
تعويضات قابلة للاسترداد		909,625	1,939,397
مدينون وموجودات أخرى		1,065,014	1,602,390
ممتلكات ومعدات	9	1,251,312	1,330,684
مجموع الموجودات		**132,954,047**	**124,368,349**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى		433,279	431,464
احتياطيات تأمين فنية	10	1,448,343	1,385,946
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	9	1,806,781	1,856,447
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين		1,267,363	1,175,114
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		2,717,092	2,885,362
إجمالي المطلوبات		**7,672,858**	**7,734,333**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	11	82,229,594	75,283,067
احتياطي عام	12	44,252,995	40,611,545
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		(1,201,400)	739,404
إجمالي حقوق الملكية		125,281,189	116,634,016
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**132,954,047**	**124,368,349**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2015	2014
الإيرادات:			
إجمالي أقساط الضمان المكتتبة		1,393,748	1,367,079
يخصم: صافي الأعباء الفنية		(540,594)	(213,901)
إجمالي أقساط الضمان		853,154	1,153,178
يخصم: أقساط ضمان محولة		(347,982)	(308,406)
صافي أقساط الضمان		505,172	844,772
احتياطي أقساط غير مكتسبة	10	18,393	81,090
احتياطي تعويضات تحت التسوية	10	(101,891)	(86,429)
صافي أقساط الضمان المكتسبة		421,674	839,433
إيرادات وعمولات أخرى		(30,143)	15,770
نتائج الضمان		391,531	855,203
إيرادات فوائد بنكية وسندات		2,224,436	1,578,702
صافي إيرادات استثمارات	13	3,932,852	2,359,151
أرباح/ (خسائر) فروق عملة		106,956	(47,599)
إيرادات أخرى متنوعة		5,687	4,787
مجموع الإيرادات		**6,661,462**	**4,750,244**
المصروفات:			
رواتب وأجور ومكافآت		(2,037,189)	(1,957,093)
مصروفات إدارية		(802,916)	(800,534)
مصروفات استهلاك		(87,823)	(87,225)
مخصصات وأخرى		(42,084)	(40,588)
إجمالي المصروفات		**(2,970,012)**	**(2,885,440)**
صافي ربح السنة		**3,691,450**	**1,864,804**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

	2015	2014
صافي ربح السنة	3,691,450	1,864,804
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة		
(خسائر)/ أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع	(496,095)	825,356
المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع	(1,853,748)	(1,456,797)
خسارة انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع	409,039	1,781,302
	(1,940,804)	1,149,861
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**1,750,646**	**3,014,665**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتى مالم يذكر غير ذلك)

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	أرباح محتفظ بها	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2014	68,414,267	38,796,741	(410,457)	-	106,800,551
صافي ربح السنة	-	-	-	1,864,804	1,864,804
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	1,149,861	-	1,149,861
المحول إلى الاحتياطي العام	-	1,864,804	-	(1,864,804)	-
زيادة رأس المال	6,868,800	(50,000)	-	-	6,818,800
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	**75,283,067**	**40,611,545**	**739,404**	**-**	**116,634,016**
الرصيد كما في 1 يناير 2015	75,283,067	40,611,545	739,404	-	116,634,016
صافي ربح السنة	-	-	-	3,691,450	3,691,450
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	(1,940,804)	-	(1,940,804)
المحول إلى الاحتياطي العام	-	3,691,450	-	(3,691,450)	-
زيادة رأس المال (إيضاح 11)	6,946,527	(50,000)	-	-	6,896,527
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**82,229,594**	**44,252,995**	**(1,201,400)**	**-**	**125,281,189**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2015	2014
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي ربح السنة		3,691,450	1,864,804
تعديلات لـ:			
استهلاك		87,823	87,225
صافي إيرادات استثمارات		(4,002,167)	(2,439,333)
إيرادات فوائد بنكية وسندات		(2,224,436)	(1,578,702)
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		414,684	459,923
مخصص انخفاض في قيمة تعويضات قابلة للاسترداد		348,577	150,745
مصروفات عقد إيجار تمويلي		129,951	133,201
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		(1,987)	-
خسائر العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		(1,556,105)	(1,322,137)
مدينون وموجودات أخرى		944,497	1,715,596
استثمارات مالية بالقيمة العادلة -بيان الدخل		34,939	104,892
تعويضات قابلة للاسترداد		681,195	79,114
دائنون ومطلوبات أخرى		1,815	(241,501)
احتياطيات تأمين فنية		62,397	(3,365)
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين		92,249	339,725
النقد الناتج من أنشطة العمليات		260,987	672,324
المدفوع من مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		(582,954)	(199,440)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل		**(321,967)**	**472,884**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية		(4,750,000)	(19,250,000)
شراء استثمارات متاحة للبيع		(49,994,070)	(48,825,319)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		39,327,360	45,885,749
شراء ممتلكات ومعدات		(8,451)	(40,018)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		1,987	-
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		1,594,688	1,076,802
إيرادات فوائد بنكية وسندات مستلمة		1,817,315	1,414,478
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(12,011,171)**	**(19,738,308)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
سداد التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي		(179,617)	(179,617)
زيادة رأس المال		6,896,527	6,818,800
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		6,716,910	6,639,183
النقص في النقد والنقد المعادل		(5,616,228)	(12,626,241)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		17,154,508	29,780,749
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**11,538,280**	**17,154,508**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (جميع المبالغ بالدينار الكويتى مالم يذكر غير ذلك)

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء.

إن الأغراض الأساسية للمؤسسة هي توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 1 مارس 2016.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في بعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيم العادلة، كما هو مبين في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 من المنشأة أخذ حصص الموظفين أو الأطراف الأخرى في الاعتبار عند المحاسبة عن برامج المنافع المحددة. في حالة ربط الحصص بالخدمات، فإنه يجب ربطها بفترات الخدمة بصفتها مزايا سلبية. تتطلب هذه التعديلات التطبيق بأثر رجعي. إن هذا التعديل ليس له صلة بالمؤسسة، حيث أنه لا يوجد لدى المؤسسة برامج مزايا محددة يساهم فيها الموظفون أو أطراف أخرى.

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 المدفوعات بالأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل
- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة

دورة التحسينات السنوية 2011-2013

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المستقلة
- قامت المؤسسة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية ضمن التحسينات السنوية للمعايير دورة 2010-2012 ودورة 2011-2013 لأول مرة خلال السنة الحالية. لا يوجد أثر لتطبيق هذه التعديلات على الإيضاحات أو المبالغ المعترف بها في البيانات المالية للمؤسسة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يطرح المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. إن المؤسسة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي يطرح نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل بضائع أو خدمات للعميل. طبقاً لمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تقوم المنشأة بالاعتراف بالإيرادات عند الانتهاء من تأدية الالتزامات واجبة الأداء. بالإضافة الى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إفصاحات أكثر تفصيلاً.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 عندما يصبح ساري المفعول، محل متطلبات الاعتراف بالإيراد الواردة بمعيار المحاسبة الدولي 18 «الإيرادات» ومعيار المحاسبة الدولي 11 «عقود المقاولات» وكذلك التفسيرات ذات الصلة. يتطلب تطبيق المعيار التعديل بأثر رجعي سواء بشكل كامل أو معدل للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار. إن المؤسسة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البيانات المالية.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 يوفر إرشادات حول كيفية المحاسبة عن اقتناء عمليات مشتركة والتي تمثل قطاع أعمال طبقاً لمحددات المعيار الدولي للتقارير المالية 3 «اندماج الأعمال». ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي لأي عمليات اقتناء لمشاريع مشتركة قد تحدث خلال الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 يوفر إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية في الممارسة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والاطفاء

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، يمنع المنشآت من استخدام طريقة الإهلاك طبقاً للإيرادات لبنود الممتلكات والمعدات والمنشآت. إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 38، تفترض أن الإيراد لا يعتبر أساساً مناسباً لاحتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة إلا في حالات محددة.

إن تلك التعديلات تستوجب التعديل المستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. حالياً، تقوم الشركة بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاكات والإطفاءات للممتلكات والمعدات والمنشآت والموجودات غير الملموسة على التوالي. تعتقد إدارة المؤسسة أن طريقة القسط الثابت هي الطريقة الأمثل لعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل محدد. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المؤسسة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة

تناولت التعديلات التعارض بين المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في معالجة فقد السيطرة على شركة تابعة عند بيعها أو مشاركتها مع شركة زميلة أو شركة محاصة. توضح التعديلات أنه يتم تحقق كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات التي تشكل أعمالاً – كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – فيما بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة. على الرغم من ذلك، فإنه في حالة أي أرباح أو خسائر ناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات والتي لا تشكل أعمالاً، يتم تحققها فقط في حدود حصص المستثمرين في الأعمال بخلاف الأنشطة الرئيسية في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المؤسسة.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28: المنشآت الاستثمارية– تطبيق استثناءات التجميع

توضح التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28 أنه يمكن للشركة الأم أن تستثنى من تجميع البيانات المالية إذا كانت شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى إذا كانت المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع استثماراتها في شركات تابعة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي 10. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على البيانات المالية للمؤسسة.

دورة التحسينات السنوية 2012-2014

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المؤسسة. وهي تتضمن:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الادوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة:

2.3.1 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع ومدينون. تقوم المؤسسة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المؤسسة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل بقيمتها العادلة، ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. تتضمن الأرباح المثبتة في بيان الدخل التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.4.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد من نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتكون النقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع وتسهيلات الوكالة ذات فترة استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل.

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينين (المدينين الآخرون والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) مدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.4.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المؤسسة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المؤسسة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات -أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

يتم حذف الأصل المالي من الدفاتر عندما ينتهي حق المؤسسة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم المؤسسة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينين والأرباح أو الخسائر التراكمية، المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتراكمة في بند حقوق الملكية، في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل.

2.3.2 تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقا للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضا للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الدول المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات اعادة التامين. بالتالي فان التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية.

2.3.3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة باستثناء الأراضي كما يلى:

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد والموجودات غير الملموسة التي لم تتاح للاستخدام بعد من أجل تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل، وحينما يكون هناك مؤشر على وجود انخفاض في قيمة هذا الأصل.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.5 احتياطي الأقساط غير المكتسبة

إن الأقساط غير المكتسبة هي تلك الأجزاء من الأقساط المكتتبة التي تتعلق بفترات مخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم تأجيل النسبة المتعلقة بفترات لاحقة ضمن احتياطي الأقساط غير المكتسبة.

2.3.6 احتياطي تعويضات تحت التسوية

يتم إجراء تقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها كما في تاريخ التقارير المالية. يتم احتساب مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات التي لم يتم دفعها من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوفرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً.

2.3.7 عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في بيان المركز المالي واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية. يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الدخل على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

2.3.8 إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث أن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

إن أقساط التأمين من إعادة التأمين التي تم تحملها يتم تسجيلها كإيرادات بنفس طريقة التسجيل كما لو اعتمد إعادة التأمين من الأعمال المباشرة.

2.3.9 مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية.

مدخرات العاملين

فيما يتعلق بنظام ادخار العاملين تتمثل مدخرات العاملين في الحصة المستقطعة من الموظفين بالإضافة الى العائد المقيد من المؤسسة على صافي حقوق الموظفين (رصيد مدخرات ومكافأة نهاية الخدمة) وذلك بناءً على القرار التنفيذي رقم 10 لسنة 2005 المعتمد من مدير عام المؤسسة.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم المؤسسة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.

يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

2.3.11 تحقق الإيرادات

تتحقق صافي أقساط الضمان كإيرادات سنويا على مدار فترة التغطية التأمينية على أساس نسبي.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.

تدرج فوائد الودائع الثابتة على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.3.12 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كموجودات إلا عندما يكون تحقيقها مؤكداً بصورة كبيرة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة إلا عندما يكون هناك احتمال نتيجة لأحداث اقتصادية سابقة وأن يكون من المطلوب تدفق المصادر الاقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع وأن المبلغ يمكن تقديره بدرجة موثوق فيها.

2.3.13 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

3. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر ضمن أنشطة المؤسسة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى.

إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للمؤسسة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث يتم تقسيم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار السهم.

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أساسية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين والفوائد المستحقة والدائنين. تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

3.1 مخاطر الائتمان

تكمن مخاطر الائتمان في احتمالية عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما ينتج عنه تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من الأرصدة لدى البنوك والودائع والوكالات لأجل والسندات والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. إن النقد مودع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. يتم إصدار السندات إما من قبل مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي أو من قبل حكومات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالمجمل قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الأساسية (إن وجدت).

	2015	2014
الأرصدة لدى البنوك	1,983,178	2,723,784
ودائع لأجل	29,551,486	12,774,689
ودائع وكالات استثمارية	4,003,616	20,906,035
استثمارات متاحة للبيع (سندات)	33,926,834	20,250,970
تعويضات قابلة للاسترداد	909,625	1,939,397
مدينون وموجودات أخرى	1,065,014	1,602,390
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**71,439,753**	**60,197,265**

ترى الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء.

3.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المؤسسة صعوبات في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تستثمر المؤسسة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحققها.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المؤسسة في 31 ديسمبر 2015. لقد تم تحديد قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ الذي من المتوقع أن يتم فيه استردادها أو تسويتها. المتوقع. ويتم تحديد قائمة استحقاق الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع استناداً إلى تقدير الإدارة لتسييل تلك الموجودات المالية. إن الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث إن يجوز للمقترضين الحق في سداد الالتزامات مبكراً مع غرامات على السداد المبكر أو دون ذلك.

في 31 ديسمبر 2015	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دائنون ومطلوبات أخرى	181,657	-	251,622	-	-	433,279
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	53,143	182,807	1,570,831	1,806,781
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين	-	-	-	1,267,363	-	1,267,363

في 31 ديسمبر 2014	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دائنون ومطلوبات أخرى	199,845	-	231,619	-	-	431,464
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	49,666	170,846	1,635,935	1,856,447
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين	-	-	-	1,175,114	-	1,175,114

3.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محدده لأوراق مالية بمفردها أو الجهة المصدر لها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق على استثماراتها.

تحد المؤسسة من مخاطر السوق من خلال إدارة كافة استثماراتها من قبل شركات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية عند المستوى المقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

العملة	2015			2014		
	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
دولار أمريكي	+5%	1,056,577	2,856,472	+5%	893,084	2,974,380
جنيه استرليني	+5%	2,429	152,632	+5%	783	138,817
يورو	+5%	1,441	51,941	+5%	44,480	-

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تُعرض الأدوات ذات المعدلات المتغيرة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية بينما تُعرض الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

تتطلب توجيهات إدارة المخاطر بالمؤسسة أن يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المحافظة على المزيج المناسب من الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. كما تتطلب هذه التوجيهات أيضاً إدارة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة.

تم إجراء التحليل التالي على أساس الحركات المحتملة بصورة معقولة في المتغيرات الرئيسية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث يوضح التأثير على الأرباح. إن ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ينطوي على تأثير كبير من حيث تحديد التأثير النهائي على مخاطر أسعار الفائدة، ولكن توضيح التأثير نتيجة التغيرات في المتغيرات يحتاج إلى تغيير المتغيرات على أساس مستقل. يجب ملاحظة أن الحركات في هذه المتغيرات غير متماثلة.

	2015		2014	
العملة	التغيير في أسعار الفائدة	التأثير على الأرباح	التغير في أسعار الفائدة	التأثير على الأرباح
دولار أمريكي	+5%	75,295	+5%	57,390
يورو	+5%	2,209	+5%	-
دينار كويتي	+5%	33,692	+5%	21,545

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال.

يتم تحديد حساسية مخاطر أسعار الأسهم استناداً إلى الافتراضات التالية:

	2015			2014		
	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	+5%	895,165	-	+5%	860,725	-
استثمارات متاحة للبيع	+5%	-	2,040,772	+5%	-	2,225,200

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- البيع أو النقل في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تحظى المؤسسة بحق الولوج إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ملائمة.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المساهمين في السوق يعملون وفقاً لأفضل مصالحهم الاقتصادية.

كما في تاريخ التقارير المالية، لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، باستثناء عدم إمكانية الحصول على قياسات موثوق منها للقيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع كما هو مبين في إيضاح 8.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2015، احتفظت المؤسسة بالأدوات المالية التالية التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة:

تستخدم المؤسسة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3: الأساليب التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

31 ديسمبر 2015	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع	32,580,414	30,006,282	6,441,982	69,028,678
استثمارات مالية بالقيمة العادلة -بيان الدخل	1,764,000	16,139,291	-	17,903,291
	34,344,414	46,145,573	6,441,982	86,931,969

31 ديسمبر 2014	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع	32,142,516	18,825,179	6,421,418	57,389,113
استثمارات مالية بالقيمة العادلة -بيان الدخل	1,911,000	15,303,497	-	17,214,497
	34,053,516	34,128,676	6,421,418	74,603,610

4. الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

مطلوبات عقد التأمين

بالنسبة لعقود التأمين، يجب وضع تقديرات لكل من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المدرجة كما في تاريخ التقرير المالي ومخصص المطالبات تحت التسوية. يمكن أن يستغرق التحديد المؤكد لتكاليف المطالبات النهائية وتكاليف بعض أنواع الوثائق فترة طويلة من الوقت.

يتم احتساب مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات التي لم يتم دفعها من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوفرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً. بالرغم من اعتقاد إدارة المؤسسة أن قيمة الاحتياطي المكون كافية، إلا أنه من المحتمل أن يزيد الالتزام النهائي أو يقل عن المبالغ التي تم تكوينها.

5. النقد والنقد المعادل

	2015	2014
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,983,178	2,723,784
ودائع لأجل	5,551,486	9,774,689
وكالات استثمارية لدى مؤسسات مالية	4,003,616	4,656,035
	11,538,280	17,154,508

يتراوح معدل الفائدة على الودائع من 0.625% إلى 1.25% كما في 31 ديسمبر 2015 (0.35% إلى 1.30% – 2014).

بلغ معدل الفائدة على الوكالة 1.38% كما في 31 ديسمبر 2015 (1.35% – 2014).

6. ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية

تتمثل في ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية محلية لفترة أكثر من ثلاثة أشهر. يتراوح معدل الفائدة من 2% إلى 2.13% كما في 31 ديسمبر 2015 (1.25% إلى 2.25% – 2014).

7. استثمارات مالية بالقيمة العادلة -بيان الدخل

	2015	2014
استثمارات في محافظ أوراق مالية مسعرة	1,764,000	1,911,000
استثمارات في وحدات صناديق	16,139,291	15,303,497
	17,903,291	17,214,497

8. استثمارات متاحة للبيع

	2015	2014
سندات	33,926,834	20,250,970
صناديق مدارة	40,815,429	43,625,128
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	601,493	601,493
استثمار في الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	942,769	1,399,282
	76,286,525	65,876,873

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع استثمارات بلغت قيمتها 7,257,847 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (8,487,760 دينار كويتي – 2014) مسجلة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، نظراً لعدم توفر طرق مناسبة للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات. بناءً على المعلومات المتوفرة لدى الإدارة لا يوجد مؤشرات على وجود أية انخفاض في القيمة إضافية لتلك الاستثمارات.

تم إثبات خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 409,039 دينار كويتي خلال السنة الحالية (1,781,302 دينار كويتي – 2014).

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة لها معدلات فائدة تتراوح بين 2% إلى 9.75% كما في 31 ديسمبر 2015 (5.45% إلى 9.75% – 2014).

تمثل الاستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية نسبة 0.25% من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية (2014: 0.25%)، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

9. ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم إنشاؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 67,648 دينار كويتي (67,648 دينار كويتي – 2014).

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي تستحق كما يلي:

	2015	2014
أقل من سنة	179,617	179,617
من سنة إلى خمس سنوات	898,085	898,085
أكثر من خمس سنوات	2,155,404	2,335,021
المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	3,233,106	3,412,723
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	(1,426,325)	(1,556,276)
	1,806,781	1,856,447

10. احتياطيات تأمين فنية

	2015	2014
الحركة في احتياطي الأقساط غير المكتسبة:		
احتياطي الأقساط غير المكتسبة في بداية السنة	210,133	291,223
احتياطي الأقساط غير المكتسبة في نهاية السنة	(191,740)	(210,133)
	18,393	81,090
الحركة في احتياطي تعويضات تحت التسوية:		
احتياطي تعويضات تحت التسوية في بداية السنة	1,175,813	1,098,088
تعويضات مدفوعة خلال السنة	(21,101)	(8,704)
احتياطي تعويضات تحت التسوية في نهاية السنة	(1,256,603)	(1,175,813)
	(101,891)	(86,429)
كما في 31 ديسمبر:		
احتياطي الأقساط غير المكتسبة	191,740	210,133
احتياطي تعويضات تحت التسوية	1,256,603	1,175,813
	1,448,343	1,385,946

تقوم المؤسسة بتقدير احتياطي التعويضات تحت التسوية للتعويضات القائمة كما في 31 ديسمبر 2015 على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر المؤمن عليها.

11. رأس المال المدفوع

وفقاً لقرار مجلس المساهمين في الاجتماع السنوي في 2-3 أبريل 2013، تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر بنسبة 50% على أن تقسم هذه الزيادة على الدول والهيئات الأعضاء بالمؤسسة كل بنسبة حصته في رأس مال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2012. على أن تسدد هذه الزيادة على خمس دفعات سنوية متساوية اعتباراً من تاريخ الاجتماع. كما قام مجلس المساهمين بأخذ العلم برغبة 5 دول أعضاء بزيادة اختيارية لرأس مالها في المؤسسة للحفاظ على مقعد دائم في مجلس الإدارة بمبلغ 14,925,000 دينار كويتي.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، تم تحصيل مبلغ 6,896,527 دينار كويتي نقداً من زيادة رأس المال. وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم 5/3 بتاريخ 19 يونيو 2014 تم زيادة حصة دولة فلسطين بمبلغ 50,000 دينار كويتي خصماً من الاحتياطي العام خلال عام 2015 (50,000 دينار كويتي – 2014).

فيما يلي بيان برأس المال المصدر والمدفوع كما في 31 ديسمبر 2015 موزعاً على الدول الأعضاء والهيئات:

	المصدر	المدفوع	
	2015/ 2014	2015	2014
أ- الدولة العضو:			
المملكة الأردنية الهاشمية	788,000	682,800	630,200
دولة الإمارات العربية المتحدة	6,510,000	5,805,000	5,570,000
مملكة البحرين	750,000	650,000	600,000
الجمهورية التونسية	1,875,000	1,625,000	1,500,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1,875,000	1,625,000	1,500,000
جمهورية جيبوتي	300,000	200,000	200,000
المملكة العربية السعودية	8,610,000	7,860,000	7,485,000
جمهورية السودان	1,826,932	1,592,659	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	750,000	500,000	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	87,735	58,735	58,735
جمهورية العراق	750,000	650,000	550,000
سلطنة عمان	1,125,000	900,000	825,000
دولة فلسطين	750,000	600,000	550,000
دولة قطر	5,985,000	5,585,000	5,385,000
دولة الكويت	7,485,000	6,885,000	6,285,000
الجمهورية اللبنانية	750,000	500,000	500,000
دولة ليبيا	6,735,000	6,235,000	5,985,000
جمهورية مصر العربية	1,875,000	1,625,000	1,500,000
المملكة المغربية	3,000,000	2,600,000	2,400,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	750,000	500,000	500,000
الجمهورية اليمنية	1,500,000	1,000,000	1,000,000
	54,077,667	47,679,194	44,741,867
ب-هيئات مالية عربية:			
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	22,804,800	17,483,400	15,202,800
صندوق النقد العربي	12,177,000	9,336,000	8,118,000
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	7,659,960	6,638,760	6,128,160
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1,638,240	1,092,240	1,092,240
	98,357,667	**82,229,594**	**75,283,067**

بلغ الجزء غير المحصل من الأقساط المطلوبة مبلغ 5,003,401 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (6,387,832 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014).

12. احتياطي عام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

13. صافي إيرادات استثمارات

	2015	2014
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:		
(خسائر) / أرباح غير محققة	(251,394)	1,307,347
أرباح محققة عن بيع استثمارات	975,127	16,066
توزيعات أرباح نقدية	63,000	63,000
أتعاب إدارة محفظة	(6,538)	(39,954)
	780,195	**1,346,459**
استثمارات متاحة للبيع:		
أرباح محققة عن بيع استثمارات	2,092,785	1,820,420
توزيعات أرباح نقدية	1,531,688	1,013,802
خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 8)	(409,039)	(1,781,302)
أتعاب إدارة صناديق	(62,777)	(40,228)
	3,152,657	1,012,692
	3,932,852	**2,359,151**

14. الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 132,762,104 دينار كويتي (98,586,688 دينار كويتي – 2014).

ترى الإدارة، طبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، إن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

15. المعاملات مع أطراف ذات الصلة

تمثل الأطراف ذات علاقة الدول الأعضاء في سياق الأعمال الطبيعي. تم استلام مبلغ 2,137 دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مقابل أتعاب إدارة موجودات بصفة الأمانة لصالح الدول الأعضاء (2,022 دينار كويتي – 2014). إن المخاطر غير التجارية المتعلقة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمونة من قبل الدول الأعضاء.

16. الموجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح أطراف أخرى أو المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها على أنها من موجودات أو مطلوبات المؤسسة، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية. بلغ إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها المؤسسة 29,681,563 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (25,272,255 دينار كويتي – 2014).

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation